دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان: دراسة مقارنة

أ.د.محمد فتحي صقر[1] / د.علا السيد[2]
ماهيناز الأعصر[3]

مستخلص

في إطار التطور الذي شهدته خدمات الصيرفة الإسلامية في كل من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، تأتى الدراسة الحالية لتقييم دور تلك الخدمات المصرفية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التطبيق علي القطاع المصرفى الإسلامى في سلطنة عمان. حيث تبرز الدراسة من خلال عرض الأدبيات والدراسات التطبيقية الفرق بين دور كل من البنوك التقليدية والإسلامية في التأثير علي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخفض معدلات الفقر ورفع مستويات المعيشة، مع التركيز علي الدور الهام للبنوك الإسلامية في تحقيق تلك الأهداف تماشياً مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية :

العقود الائتمانية الإسلامية – تخفيض الفقر – التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية – سلطنة عمان.

[1] أستاذ الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة.
mohamedsakr@feps.edu.eg
[2] أستاذ الاقتصاد المساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة.
olaalsayed@feps.edu.eg
[3] مدير البحث بقسم الاستثمار المسئول – شركة أيديال راتينجز. mahinaz_elaassar@hotmail.com

مقدمـــة

نشأت أساسيات التمويل الإسلامي منذ عهد سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم والصحابة الكرام، إلا أن ظهوره بالشكل الحديث كان في عقد السبعينات من القرن الماضى مع تأسيس البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبى الإسلامى، وذلك لتقديم الخدمات المالية بأدوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية الغراء. وتتشابه البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث تجميع الموارد المالية وإعادة تشغيلها وضخها في الاقتصاد، كما يتعاون كلاهما مع البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية للدولة. إلا أنهما يختلفان في عدة نقاط، منها طرق المعاملات المالية والربح وإدارة المخاطر وإدارة الودائع وتأثيرها في التضخم ودورها المجتمعي والتنموي. فهذه المؤسسات يمكن تصنيفها علي أنها مؤسسات ذات رسالة اقتصادية واجتماعية وليست مجرد مؤسسات تجارية هادفة للربح، يجب أن تسعي لتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والقضاء على الفقر والبطالة مما يجعل لها دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك تركز الدراسة الحالية علي تحليل دور كل من البنوك التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز علي تقييم دور البنوك الإسلامية من خلال تحليل محافظها الاستثمارية لإبراز أهمية تنويع تلك المحافظ بما يمثل حافزاً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة:

أجمعت معظم الدراسات النظرية والتطبيقية أن الصيرفة الإسلامية لم تلتزم بالدخول في استثمارات ذات طبيعة تنموية تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية، وتمثل أداة دافعة ومحفزة للنمو الاقتصادي مما يساهم في تحسين مستوي معيشة الأفراد وخفض معدلات الفقر[1]. وقد تجلي ذلك واضحاً في محافظها الاستثمارية والتي اعتمدت علي عقود المديونية، مثل المرابحة والتي تؤدي الي ربح سريع، بدلاً من الاعتماد بشكل واسع علي عقود المشاركة والمضاربة والتى تمثل أداة تمويلية حافزة للنمو الاقتصادى، بالإضافة إلي إحجامها عن تقديم خدمات تمويلية للمشروعات الصغيرة والمشروعات متناهية الصغر

التي تخدم الشريحة الأكثر احتياجاً في المجتمع وقد تساهم في حل مشكلات البطالة والفقر.

ولذلك تأتى أهمية الدراسة في تحليل أثر البنوك الإسلامية علي كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفرق بينها وبين البنوك التقليدية، بالإضافة إلي تحليل الدور الاقتصادى والاجتماعى للبنوك الإسلامية في سلطنة عمان ومقارنته مع بعض دول منظمة التعاون الخليجي للوقوف علي أوجه القوة والضعف في التجربة العمانية، وتحديد العقبات المؤسسية والقانونية التي قد تعرقل نمو هذا القطاع الهام في السلطنة.

التساؤلات الأساسية للدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة علي تساؤل رئيس وهو "ما مدى التزام البنوك الإسلامية بأداء دورها في حفز كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟"، وذلك بالإضافة إلي بعض التساؤلات الفرعية وتشمل ما يلي: (1) هل يوجد اتفاق بين الأدبيات علي تحديد أثر القطاع المصرفى علي كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟، (2) هل أخفقت البنوك الإسلامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؟ ولماذا؟، (3) ما هو حجم الصيرفة الإسلامية في عمان مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى؟ وهل أثرت خدمات الصيرفة الإسلامية علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان؟، (4) ما هى أهم التحديات التى واجهت النظام المصرفى الإسلامى في سلطنة عمان؟

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة بتطبيق كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن. علي الجانب الوصفى، سيكون من خلال استعراض الأدبيات التى ركزت علي تحليل العلاقة بين القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلي عرض الأدبيات والقراءات المرجعية التى تناقش دور البنوك الإسلامية علي المستويين الاقتصادى والاجتماعى، بينما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي المقارن في عرض تجربة الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان مقارنة بمجموعة من دول مجلس التعاون الخليجى.

وتشمل الدراسة: ستة أجزاء بخلاف المقدمة وتشمل: (1) دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: عرض الأدبيات. (2) الأثر الاقتصادى والاجتماعى

للبنوك الإسلامية: عرض الأدبيات. (3) القطاع المصرفى الإسلامي في سلطنة عمان ودوره التنموى بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي. (4) نتائج الدراسة. (5)الخاتمة والتوصيات. (6) قائمة المراجع.

أولاً: دور القطاع المصرفى في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

عرض الأدبيات

يعرض الجزء التالي من الدراسة العلاقة بين القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحليل اتجاه العلاقة بينهما في الأدبيات مع الإشارة لتجارب الدول في هذا الشأن[2].

1): دور القطاع المصرفى في تحقيق التنمية الاقتصادية

تشير التنمية المالية، بشكل عام، إلي العوامل والسياسات والمؤسسات التي تساهم في زيادة كفاءة القطاع المصرفى والأسواق المالية لضمان التخصيص الأمثل للأصول وتنويع أدوات إدارة المخاطر (Adnan, 2011). وتساهم التنمية المالية في تأسيس وتحديث القطاع المصرفى والأسواق المالية التي تدعم الاستثمار والنمو (FitzGerald, 2007)، حيث أن تحقيق التنمية المالية ينعكس علي حجم الخدمات المالية وكفاءة النظام المالي والذي يتيح للأفراد والمؤسسات تحقيق عائد أعلي من المعاملات المالية ويحقق توزيعاً عادلاً للمخاطر بين المتعاملين في النظام المالي، كما أن تحقيق التنمية المالية يساهم في خلق الحوافز الداعمة للادخار ودعم ربحية المشروعات (Adnan, 2011). وتعتمد التنمية المالية علي وظائف كل من الوسطاء الماليين سواءً القطاع المصرفى أو الأسواق المالية والتي تحفز وتتحكم في دورة الاستثمار في الاقتصاد من المدخرين إلي المستثمرين، ويؤدي ذلك إلي دعم فاعلية النظام المالي في خلق قنوات فعالة لتدفق الأموال في ظل تدنية كل من المخاطر والتكلفة، ويمثل ذلك أحد العوامل الداعمة لزيادة الاستثمارات والتي تنعكس بالضرورة علي التنمية الاقتصادية (Dimitris Kenourgios, 2007) .

ويشير (Levine, 1997) أن القطاع المصرفى يؤثر علي الاقتصاد من خلال خمس وظائف رئيسية وتشمل، تحريك المدخرات بين أصحاب الفوائض المالية والوحدات التى تعانى من عجز في مصادر التمويل، والتخصيص الكفء للموارد من خلال توجيه الموارد لأكثر المشروعات ربحية، و توجيه المديرين لأكفأ أساليب إدارة المشروعات، حيث يساهم النظام

المالي في تدنية المخاطر المعنوية، والتنويع، وتسهيل نظم الدفع والتبادل.

ويوجد قناتان يؤثر من خلالهما القطاع المصرفى علي التنمية الاقتصادية، وهما تعبئة المدخرات وخفض تكلفة المعاملات، حيث يمكن من خلال كفاءة القطاع المصرفى تعبئة المدخرات من أجل الاستثمارات المنتجة وتيسير تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية من الخارج، حيث تحفز هذه التحويلات والمدخرات الاستثمار في رأس المال البشرى والمادى وبالتالى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادى. وعلي الجانب الآخر، يؤدى القطاع المصرفى الكفء إلي خفض تكلفة المعاملات وخفض تكلفة التمويل وتسهيل الحصول عليه، مما يزيد من الإنتاجية وتحسين استخدام الموارد الذي يؤدي إلي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعد العلاقة بين القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية محل جدل، ويوجد ثلاثة اتجاهات في الأدبيات لهذه العلاقة، الاتجاه الأول أكد الدور الهام للقطاع المصرفى في حفز التنمية الاقتصادية ويسمي "نمط إتباع العرض"، فقد أشار كل من (Schumpeter, 1912) (Hicks, 1969) أن القطاع المصرفى يلعب دوراً هاماً في حفز التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق كفاءة تشغيل رأس المال وحفز المدخرات. والاتجاه الثاني أشار أن العلاقة تسير في الاتجاه العكسي وهو أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلي خلق نظام مصرفى كفء ويسمي "نمط إتباع الطلب"، باعتبار أن التنمية الاقتصادية تعد الأداة التي تدفع لتحسين الخدمات المالية (Robinson, 1952). بينما الاتجاه الثالث (Fewowe, 2010) ذهب لوجود علاقة تبادلية (وليست أحادية الاتجاه) بين كل من القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية، حيث يؤثر كلاهما علي الآخر[3]. ويعرض الجزء التالي الدراسات التطبيقية التى عرضت هذا الجدل في اتجاه العلاقة بين المتغيرين.

أ) الدراسات التي تتفق مع اعتبار القطاع المصرفي أداة حافزة للتنمية الاقتصادية "نمط إتباع العرض" Supply leading causality pattern

في دراسة(Abida et.al, 2015) عن بعض دول شمال أفريقيا وهي تونس والمغرب لدراسة اتجاه العلاقة التبادلية بين القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية في الفترة (1980-2012)، انتهت الدراسة لوجود علاقة موجبة بين كلاهما في كلا الدولتين. حيث تبنت هذه الدول برامجاً لإصلاح القطاع المصرفى والنظام المالي منذ أوائل الثمانينيات من

القرن الماضى، من خلال التحول لاقتصاد السوق وتحرير النظم المالية وإصلاح السياسات النقدية، في محاولة لتحقيق أثر إيجابى علي التنمية الاقتصادية. وفي دراسة (Odhiambo, 2004)عن نيجيريا لتتبع أثر الوسطاء الماليين وبخاصة البنوك التجارية علي التنمية الاقتصادية من خلال تحليل العلاقة بين الاقتصاد النقدى والاقتصاد الحقيقي، انتهت الدراسة لأهمية الدور الذي يمارسه القطاع النقدى في التأثير علي القطاع الحقيقي ومن ثم التأثير علي التنمية الاقتصادية.

وبالمثل اختبر(Mahmood, 2013) العلاقة بين القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية في باكستان خلال الفترة (1979-2008) وأبرز أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في حفز التنمية الاقتصادية، وأكد علي أهمية اتباع سياسات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتنمية القطاع المصرفى مما يشكل عاملاً حافزاً للتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. وفي دراسة(Choe and Moosa, 1999) تم تحليل دور القطاع المصرفى في حفز التنمية الاقتصادية في كوريا، وقد انتهت بتأكيد أهمية دور القطاع المصرفي مقارنة بالأسواق المالية في خفض تكلفة التمويل الخارجي للشركات والتي تحفز النمو الاقتصادى المرتفع. واختبر(Wood, 1993) العلاقة بين القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية في دولة باربادوس Barbados في الفترة (1946/ 1990)، وقد تم اختبار العلاقة باستخدام Hsiao's testing procedure[4] وانتهت الدراسة إلي معنوية العلاقة بين المتغيرين.

وخلاصة ما تقدم أجمعت الدراسات السابقة أن تطبيق برامج الإصلاح النقدى والمالى وإصلاح القطاع المصرفى من شأنه تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بتخفيض القيود المالية وتيسير القنوات الادخارية مما يجعل المناخ الاستثماري أكثر كفاءة، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابى علي التنمية الاقتصادية.

ب) الدراسات التي تتفق مع اعتبار التنمية الاقتصادية أداة حافزة لزيادة كفاءة القطاع المصرفى "نمط إتباع الطلب" Demand leading causality pattern

اختبر كل من (Akinci and Yilmaz, 2014) هذه العلاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD خلال الفترة (1980-2011) وباستخدام "اختبار السببية لجرانجر"Granger causality test، وقد اتضح أن التنمية الاقتصادية في هذه الدول هو العامل الحافز لتحقيق التنمية المالية من خلال رفع كفاءة الوسطاء الماليين سواءً القطاع

المصرفى أو الأسواق المالية وخاصة الناشئة منها. كما انتهت الدراسة أن الدول ذات الأسواق المالية الأقل تطورا غالباً ما تتبع هذا النمط للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المالية. وبتحليل العلاقة بين تنمية القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية في كل من ترينيداد Trinidad وتوباجو Tobago، وجد (Odhiambo, 2004)أن العلاقة تتبع "نمط إتباع الطلب" نظرا ً لما أظهرته تجربة تلك الدول من تأثير واضح للقطاع الحقيقي علي النظام المالى.

واستخدم (Habibullah, 1999) بيانات ربع سنوية للفترة (1981-1994) في سبع دول آسيوية ناشئة وتشمل: أندونسيا – ماليزيا – مانيمار – نيبال – الفلبين – سيريلانكا – تايلاند. وتميزت فترة الدراسة بارتفاع النمو في الأصول المالية المصرفية وزيادة نشاط القطاع المالي، ليمكن تتبع تأثير هذا التحسن في الخدمات المالية علي التنمية الاقتصادية وهل بالفعل كان عاملاً محفزاً لزيادة التنمية الاقتصادية أم لا. وانتهت الدراسة إلي أنه بالنسبة لكل من أندونسيا وسيريلانكا، كانت العلاقة تبادلية بين كل من القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية. بينما في كل من ماليزيا ومانيمار ونيبال، أكدت أن التنمية الاقتصادية هى إحدى قنوات زيادة كفاءة القطاع المصرفى. أما في الفلبين، فاتفقت العلاقة مع الاتجاه الأول للأدبيات حيث كانت كفاءة القطاع المصرفى هي العامل الحافز لتحقيق التنمية الاقتصادية، بينما لم يثبت وجود علاقة بين المتغيرين في حالة تايلاند. وبذلك يمكن القول أن نتائج دراسة (Habibullah, 1999) أوضحت بشكل أساسى وجود علاقة بين القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية سواء علاقة في اتجاه واحد بتأثير أي المتغيرين علي الآخر، أو علاقة تبادلية.

ثانياً : دور القطاع المصرفى في تحقيق التنمية الاجتماعية

اعتمدت العديد من الدراسات على أن الأثر الاجتماعي للقطاع المصرفى سيأتي كنتيجة حتمية من خلال التأثير الإيجابي على القطاع المالي والمصرفي مما انعكس علي محدودية الدراسات التي أُفرِدَت لدراسة تأثير البنوك على التنمية الاجتماعية، وكان التركيز في هذه الدراسات على تتبع أثر التنمية المالية بشكل عام علي التنمية الاجتماعية ومعدلات الفقر وليس أثر القطاع المصرفي بشكل خاص.

وأشار الباحثان (Fowowe and Abidoye, 2013) أن التنمية المالية قد يكون لها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على خفض معدلات الفقر، فبشكل غير مباشر يمكن أن يتحقق هذا الأثر من خلال العمق المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي والذي يمكن نقله للفقراء بطريقة صحيحة في إطار ما يسمى Trickle-Down Effect والذي يشير إلي ضرورة إعادة توزيع الثروة من الأغنياء للفقراء لضمان تمتع الفقراء بثمار النمو الاقتصادى. أما الطرق المباشرة، فيمكن تطبيقها من خلال تقليل قيود الائتمان وتشجيع المنافسة بين الوسطاء الماليين، والتي ستؤدي لتوفير خدمات مالية أفضل وزيادة مدخرات الأفراد لدى البنوك وتقليل مشكلة المعلومات غير المتماثلة. وقد قام كلا الباحثين بدراسة العلاقة بين النمو المالي ومعدلات الفقر إلى جانب بعض المتغيرات التي تؤثر على الفقر بتطبيق طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moment)، وغَطّت الدراسة 27 دولة بمنطقة جنوب صحراء أفريقيا في الفترة ما بين (1981 و2005). وتم قياس النمو المالي بنسبة التمويلات للناتج المحلي الإجمالى، أما معدلات الفقر فقد تم التعبير عنها بمعدل نمو دخل الأفراد لمستويات الدخل الأقل من 1 دولار في اليوم ومعدل نمو أقل الفئات دخلاً ومعدل نمو معامل جيني. وتم استخدام المتغيرات التالية كمتغيرات تحكم control variables وتشمل الانفتاح التجاري ومعدل التضخم ومتوسط العمر المتوقع، وذلك لدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول محل الدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن النمو المالي لا يؤثر بشكل كبير على معدلات الفقر بينما توجد علاقة إيجابية بين معدلات الانفتاح التجاري ومعدلات التضخم وبين انخفاض معدلات الفقر في تلك البلاد.

و في دراسة مماثلة قام (Zahonogo, 2017) بدراسة نفس العلاقة في 42 دولة بنفس المنطقة وباستخدام نفس الاختبار أيضاً في الفترة ما بين(1980 و2012)، وتم قياس معدلات الفقر بمؤشر عدد الفقراء وفجوة الفقر من خلال خط الفقر لمستويات الدخل أقل من 1.25 دولار، أما التنمية المالية فتم قياسها بنسبة الائتمان الخاص للناتج المحلي الإجمالي. وشملت متغيرات التحكم control variables كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد للتعبير عن النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم ليعكس عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والجودة المؤسسية باستخدام مؤشر يعتمد على متوسط المساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف وتأثير الحكومة وجودة النظام وقواعد القانون والفساد، هذا بالإضافة إلى الانفتاح

التجاري. وقد أظهرت النتائج أن التنمية المالية قد تؤثر إيجابياً على مؤشرات الفقر لكن العلاقة بينهما غير خطية، حيث أن التنمية المالية لديها تأثير ضار على الفقر حتى الوصول إلى حَد معين ثم ينقلب الأمر إلى علاقة إيجابية بينهما، مما يشير إلى أن العلاقة بينهما تتوقف علي وجود حزمة من السياسات المكملة، حيث يتحول التأثير السلبي إلي تأثير إيجابي في حالة وجود سياسات تدعم جودة المؤسسات والتعلم والانفتاح الاقتصادي، مما يساعد علي التوزيع الفعّال للموارد والذي بدوره يؤثر على التنمية المالية ومن ثم يخفض من معدلات الفقر.

في حين أكدت دراسة (Abdin, 2016) أن العلاقة ما بين التنمية المالية وانخفاض معدلات الفقر إيجابية وقوية سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة وذلك من خلال دراسة تطبيقية على بنجلادش في الفترة ما بين (1974 و2013) باستخدام طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moment)، وللتعبير عن الفقر تم استخدام (1) متوسط دخل الفرد لأفقر 20% من سكان بنجلادش (2) مؤشر عدد الفقراء للأفراد تحت خط الفقر (3) فجوة الفقر من خلال خط الفقر ذو الدخل أقل من 1.25 دولار. وللتعبير عن التنمية المالية استخدمت الدراسة نسبة النقود بمعناها الواسع M3 للناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الائتمان الخاص للناتج المحلي الإجمالي، بينما تم التعبير عن عدم الاستقرار المالي من خلال حساب الانحراف المعياري للتنمية المالية. أما متغيرات التحكم فتم استخدام: (1) معدل التضخم للإشارة إلى الاقتصاد الكلي (2) عدد الفروع البنكية المتوفرة للإشارة إلى سهولة الوصول للخدمات المالية (3)الانفاق الحكومي لقياس الأمان الاجتماعي للفقراء (4) معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية لقياس التنمية البشرية (5) الانفتاح التجاري لقياس درجة اقتصاد السوق الحر. وانتهت الدراسة إلى أن التنمية المالية تقلل من الفقر بطريقة مباشرة من خلال تقديم إتاحة الائتمان وتوفير فرص الادخار للفقراء، كما تساهم في خفض الفقر بطريقة غير مباشرة من خلال حفز النمو الاقتصادي.

2) <u>الأثر الاقتصادى والاجتماعى للبنوك الإسلامية: عرض الأدبيات</u>

عرض الجزء السابق من الدراسة لأثر القطاع المصرفى علي التنمية الاقتصادية دون الإشارة لأثره علي التنمية الاجتماعية، حيث أن هذا الدور الهام ينبغي أن يظهر جلياً عند

تحليل دور البنوك الإسلامية، فهى مؤسسات لا يمكن تصنيفها باعتبارها مؤسسات هادفة للربح ولكنها في المقام الأول مؤسسات لها دور تنموي اجتماعي يستمد أهدافه من المقاصد الشرعية.

وقد تنوعت الأدبيات التي قامت باختبار أثر البنوك الإسلامية علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم تتفق نتائج الدراسات في إبراز هذا الأثر، لذلك قامت الدراسة الحالية بتصنيف تلك الدراسات إلي ثلاثة اتجاهات. حيث ذهب الاتجاه الأول من الأدبيات إلي إبراز الدور الإيجابي للبنوك الإسلامية في التأثير علي التنمية الاجتماعية من خلال تحليل لطبيعة العقود الائتمانية الاسلامية وإثبات إمكانية استخدامها في دمج الفئات الأكثر فقراً في القطاع المصرفى بتقديم خدمات ائتمانية تناسب احتياجاتهم، وخاصة التمويل الإسلامى متناهى الصغر. بينما ركز الاتجاه الآخر من الأدبيات علي تحليل وقياس العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية. أما الاتجاه الأخير في الأدبيات، فقد أكد أن نظام الصيرفة الإسلامية لم يخدم أهدافه الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلى تفصيل الاتجاهات المختلفة في الأدبيات الاقتصادية والتي تنوعت بين مؤيد ومعارض لمدي التزام أو انحراف البنوك الإسلامية عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

أ) العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاجتماعية

اتفقت دراسات عديدة أن البنوك الإسلامية تستطيع القيام بدور فعال في دعم التنمية الاجتماعية عن طريق قيامها بإنشاء مؤسسات للتمويل الإسلامى متناهى الصغر، والتى تمنح تمويلاً للفئات الأكثر فقراً والأقل اندماجاً في القطاع المصرفى التقليدي ويتم منح هذا الائتمان عن طريق عقود الصيرفة الإسلامية بعد توفيق شروطها بحيث تتوافق مع طبيعة التمويل متناهى الصغر. فقد ذهب (Shahin, 2009) أن التمويل التقليدى متناهى الصغر يعد أحد الوسائل الفعالة لخفض الفقر من خلال إتاحة الفرص للفئات الأكثر فقراً بالحصول علي تمويل يسمح لها بالاندماج في عديد من الأنشطة الإنتاجية، لكنه عادة ما يتطلب من المقترض دفع سعر فائدة مرتفع، وهذا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن الورقة أثبتت أنه يمكن تقديم تمويل متناهى الصغر خالي من المخاطر بتوظيف بعض صيغ العقود الائتمانية الإسلامية، مثل المضاربة والمشاركة **Profit loss sharing** والمرابحة **Cost plus make up**. فبالنسبة للمشاركة والمضاربة، يمكن الاتفاق علي حصول مؤسسة التمويل الإسلامى علي

20% من ربح المشروع علي أن يحصل صاحب المشروع علي 80% مع تسديد أقساط أسبوعية أو شهرية، وتعتمد الأقساط المسددة علي مستوى الأرباح المتحقق في كل فترة زمنية لذلك لا تكون الأقساط متساوية. ولكن تظل صعوبة حساب الأرباح المتوقعة عائقاً أمام حساب الأقساط، ويمكن تجنب هذه المشكلة عن طريق اتفاق البنك الإسلامى مع العميل علي تحديد نسبة من الأرباح تدفع كقسط، بما يتيح بسهولة إدارة القرض للجهات المانحة. بينما في حالة الخسائر تشارك الجهة المانحة في تحمل الخسائر بحسب النسب المحددة في العقد. أما عقد المرابحة فيسمح للبنك الإسلامى بشراء السلع وإعادة بيعها لشخص أو شركة بإضافة تكاليف إدارية إلي تكلفتها الفعلية، ثم يسدد العميل الذي يحصل عليها أقساطاً أسبوعية أو شهرية، كما أشارت الورقة لإمكانية تطبيق كل من عقود المزارعة والمساقاة، حيث يمنح البنك الإسلامى للعميل الأرض ويقدم العميل خدمة العمل، وفى نهاية موسم الزراعة يتم تقسيم المحصول بحسب النسب المحددة مسبقاً في العقد.

وقد اتفق مع النتائج السابقة (Abdul Raham, 2010) حيث أشارت الورقة أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في التنمية الاجتماعية للفقراء والمشروعات الصغيرة بدون مخالفة قواعد الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بدفع الفوائد. وذلك بتوظيف بعض عقود الائتمان المتوافقة مع الشريعة لتكون أكثر ملائمة للتمويل متناهى الصغر مثل: القرض الحسن والمرابحة والإجارة، حيث يوفر القرض الحسن رأس المال أو الاحتياجات التمويلية للفقراء والمشروعات الصغيرة، بينما تيسر عقود المرابحة عليهم شراء الآلات والمعدات، في حين تسمح صيغ عقود الإجارة بتوفير أدوات ومعدات عن طريق الإيجار بدلاً من التملك أو الشراء، كما يمكن استخدام عقود المضاربة والمشاركة في التمويل متناهى الصغر، والذي يضمن للعملاء مشاركة البنك الإسلامى للعملاء في مخاطر المشروع بما يمثل حافزاً أكبر للفئات الأقل في الدخل التى تخشي الانخراط في عقود اقتراض مع البنوك التقليدية.

وقد أكد أيضاً (Ahmed, 2002) أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به مؤسسات التمويل الإسلامى في منح تمويل متوافق مع العقود الشرعية للفئات الأكثر فقراً، مما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال اتساع دائرة الشمول المالي لتتضمن الفئات المستبعدة من التعامل مع القطاع المصرفى.

وقامت دراسة (Amin et.al, 2016) ببحث دور مؤسسات التمويل الإسلامى في تحقيق التنمية الاجتماعية في بنجلاديش، من خلال توفير التمويل متناهى الصغر للفئات غير المندمجة في القطاع المصرفى التقليدى. وأكدت الدراسة أن العقود الائتمانية الإسلامية تتناسب مع متطلبات التمويل متناهى الصغر وذلك باستخدامها علي ثلاث مراحل. المرحلة الأولى، استخدام عقود الإجارة لتوفير أدوات ومعدات للمشروعات الصغيرة، بعد حصولهم علي تدريب كاف يتم تمويله من أموال الوقف، والمرحلة الثانية، تتناسب مع استخدام عقود المضاربة حيث يكون العميل في حاجة للحصول علي رأس المال. أما المرحلة الثالثة، تتطلب استخدام عقود المشاركة، بعد أن يصبح العميل قادراً علي مشاركة البنك الإسلامى برأس المال كما أنه يكون لديه المهارات والخبرات اللازمة للمشاركة في مشروع ما. وبذلك تتجنب البنوك الإسلامية التعرض لمخاطر الاختيار الخاطئ Adverse Selection والمخاطر المعنوية Moral Hazard الناتجة عن منح تمويل لمشروعات صغيرة.

وكذلك اتفقت مع النتائج السابقة ورقة (Abdul Raham and Dean, 2013) حيث أكدت أهمية الدور الذي ينبغي علي البنوك الإسلامية القيام به لخفض الفقر من خلال برامج التمويل متناهى الصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وذلك من خلال التركيز علي برامج التعليم والتدريب للفئات المستهدفة قبل منحها التمويل، وتمويل تلك البرامج من أموال الأوقاف والزكاة. بالإضافة إلي أهمية تنويع البنوك الإسلامية لمحافظها الاستثمارية بتوظيف عقود التمويل الإسلامى بما يتوافق مع منح قروض صغيرة. وقام كل من (Hassan,2015 and Abdul Samad, 2014) بدراسة دور البنوك الإسلامية في تقديم تمويل متناهى الصغر في خفض الفقر في الهند، والذي يعد بديلاً هاماً للتمويل التقليدى، والذي عادة لا يستطيع الفقراء الحصول علي خدمات تمويلية كافية من خلالها، حيث يسمح التمويل الإسلامى بتخفيض مستويات المخاطر التي يتعرض لها الفقراء في حصولهم علي التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة. واتفق مع ذات النتيجة (Muneeza et al, 2017) حيث أكد أن تخفيض الفقر وتحسين مستوي المعيشة من خلال تقديم برامج تمويل متناهى الصغر تقليدية لم تحقق نتائج فعالة في علاج الفقر، طالما يظل المقترض معرضاً لأعباء مالية تتمثل في دفع فوائد الاقتراض. وركزت الورقة علي استخدام عقود المضاربة والتي تقلل من المخاطر التي يتعرض لها الفقراء، ويشجعهم علي المساهمة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية مما يسهم في

تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستويات الدخول.

ب) العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية

تعددت الدراسات التطبيقية التي اختبرت مدى وجود علاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، وكان هناك إجماع بأن خدمات الصيرفة الإسلامية ترتبط إرتباطاً إيجابياً بالتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، لكن لم يكن هناك إجماع على العلاقة السببية بينهما. وقد قام كل من (Furqani and Mulyany, 2009) بدراسة العلاقة بين تنمية المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية في السوق الماليزي في الفترة ما بين 1997 حتى 2005 على أساس ربع سنوي، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي والعمليات التجارية للتعبير عن التنمية الاقتصادية، بينما عبرت إجمالي التمويلات بالبنوك الإسلامية عن تنمية الصيرفة الإسلامية. و أشارت نتائج البحث إلى عدم وجود علاقة بين البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية على المدى القصير وأنه توجد علاقة أحادية الاتجاه من إجمالي تكوين رأس المال الحقيقي باتجاه تنمية البنوك الإسلامية. أما على المدى الطويل، فقد ثبت وجود علاقة ذات اتجاهين بين البنوك الإسلامية وتكوين رأس المال الثابت. ودرس(Abduh et al, 2012) العلاقة على المدى القصير والطويل بين التنمية المالية الإسلامية والتقليدية وبين التنمية الاقتصادية في البحرين، وتم استخدام إجمالي الودائع وإجمالي التمويلات بالبنوك التقليدية والإسلامية للتعبير عن التنمية المالية، بينما تم استخدام اجمالي الناتج المحلي الإسمي لقياس التنمية الاقتصادية. وقد غطت الدراسة الفترة ما بين (2000-2010) على أساس ربع سنوي. وأشارت النتائج لوجود علاقة ثنائية بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية إلى جانب وجود علاقة إيجابية بينهما على المدى الطويل وليس علي المدى القصير.

و لدراسة ذات التساؤل البحثي لكن على التمويل الإسلامي فقط، قام (Abduh et al, 2012) بعمل دراسة عن اندونيسيا خلال الفترة (2003 –2010)، وتم استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لقياس التنمية الاقتصادية، بينما تم استخدام إجمالي التمويلات بالبنوك الإسلامية للتعبير عن قطاع التمويل الإسلامي. وأظهرت

النتائج علاقة قصيرة وطويلة المدى بين تنمية التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية كما أوضحت وجود علاقة ثنائية الاتجاه بينهما.

و قام كل من (Tabash and Dhankar, 2014) بتحليل كل من السوق السعودي والقطري والإمارات العربية المتحدة بدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتمويل الإسلامي، وتم استخدام إجمالي تمويلات البنوك الإسلامية للتعبير عن نمو نظام التمويل الإسلامي واستخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقى وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للتعبير عن التنمية الاقتصادية الحقيقية. وانتهت الدراسة أنه يوجد علاقة إيجابية طويلة المدى بينهما في البلدان الثلاث، بينما أثبتت الدراسة وجود علاقة أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي في اتجاه التنمية الاقتصادية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لدراستهم فإن تحسين مؤسسات التمويل الإسلامي سوف تخدم التنمية والاقتصادية. أما في قطر كانت العلاقة ثنائية الاتجاه بين تمويلات البنوك الإسلامية وإجمالي الناتج المحلي، بينما كانت أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قاما (Tabash and Dhankar, 2014) بعمل دراسة عن أكبر أسواق التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط وهي – وفقاً لهم – البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، وتم استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقى للتعبير عن التنمية الاقتصادية وإجمالي تمويلات البنوك الإسلامية للتعبير عن نظام التمويل الإسلامي، لبيانات سنوية للفترة (1990-2008). وقد أكدت نفس نتائج أبحاثهما السابقة في البلاد السابق دراستها من وجود علاقة طويلة الأجل بين التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية، كما أظهرت علاقة ثنائية الاتجاه بين تمويلات البنوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية في البحرين وقطر فقط، بينما أشارت إلى علاقة أحادية الاتجاه في الإمارات من البنوك الإسلامية إلى التنمية الاقتصادية، وذكر الباحثان أن العلاقة طويلة الأجل مهمة للتنمية الاقتصادية ومن ثم لخفض معدلات الفقر.

وقام(Al-Oqool et al, 2014) بدراسة السوق الأردني وتحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي، باستخدام إجمالي التمويلات بالبنوك الإسلامية وحجم ودائع الادخار والودائع لأجل، وبين التنمية الاقتصادية باستخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وذلك خلال الفترة (1980-2012). وانتهت الدراسة لعدم وجود علاقة بينهما في المدي القصير، أما على المدى الطويل،

فتوجد علاقة إيجابية طويلة المدى ثنائية الاتجاه بين إجمالي التمويلات الإسلامية وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكنها كانت علاقة أحادية الطرف من التنمية الاقتصادية إلى ودائع الإدخار وودائع الأجل. وكذلك درست ورقة (Bin Amar and Hachicha, 2015) أثر البنوك الإسلامية علي التنمية الاقتصادية في ماليزيا في الفترة (2000-2011)، من خلال قياس مدى استجابة النمو الاقتصادى للمؤشرات المختلفة للتمويل الممنوح بواسطة البنوك الإسلامية. وانتهت الدراسة إلي انخفاض استجابة التنمية الاقتصادية في ماليزيا في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، ويرجع ذلك إلي اعتماد البنوك الإسلامية هناك علي العقود الائتمانية قصيرة الأجل مثل المرابحة، وعدم استخدام العقود التي تعتمد علي المشاركة في الربح والخسارة، مثل عقود المضاربة والمشاركة، مما أضعف من أثر التمويل الإسلامى علي التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل في ماليزيا.

ج) انعدام جدوي التمويل الإسلامي في التأثير علي كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية

على عكس ما سبق من دراسات أنتهت إلي وجود تأثير للتمويل الاسلامي علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أكدت نتائج بعض الدراسات الأخري أن نظام الصيرفة الإسلامي لم يخدم أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، لأن البنوك الإسلامية كانت متحيزة للاستثمارات قصيرة الأجل علي حساب الاستثمارات طويلة الأجل، والتي تخدم نمو البنية التحتية والمجتمع وطبقاته الفقيرة. ومنها دراسة (Anwar and Haque, 1991) والتى درست دور مؤسسات التمويل الإسلامي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ماليزيا بتحليل بيانات بنك إسلام ماليزيا وصندوق إدارة الحج في الفترة ما بين (1985 و 1989)، وبدراسة التقرير السنوي للبنك لوحِظ أن البيع بثمن آجل في فترة الدراسة تجاوز أنواع التمويلات المختلفة، حيث جاءت المرابحة ثم الإجارة في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، أما نسب القروض الحسنة والمضاربة فقد كانت ضئيلة. كذلك أشارت الدراسة إلى التركيز على قطاعات الصناعة والعقارات على التوالي بينما تَوَزَع ما تبقى على الزراعة والإنشاء والخدمات. أما بالنسبة للصندوق، فقد أظهرت بياناته أن استثمارات الودائع كانت متركزة في قطاعات التصنيع وزيت النخيل والعقارات على التوالي، واستنتج الباحثان أن موقف المؤسستين المالي جيد جداً وطالبوا بالتوسع في الصيرفة بدون فوائد لِتَعُم الفائدة على أكبر عدد من المسلمين

و قد تم تحليل بيانات بنك إسلام ماليزيا مرة أخرى في دراسة (Samad et al, 2005) إلى جانب بنك البحرين الإسلامي، وبمراجعة أنواع التمويلات في التقرير السنوي لعام 2002 ظهرت سيطرة عقود المرابحة في البنكين، وقد تم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن كل من المضاربة والمشاركة تعد أساس نظام التمويل الإسلامي إلا أن استخدامهما كان قليل جداً، وذلك نتيجة عدة أسباب مثل مشكلة الوكالة وارتفاع معدلات الفساد إلى جانب ارتفاع مخاطرهما مقارنة بعقود المرابحة وغيرها من الأسباب، وذلك لحداثة تجربة الصيرفة الإسلامية نسبياً مقارنة بالصيرفة التقليدية.

وفي دراسة (Khan, 2010) تم عرض التقارير السنوية لعامي 2005 و 2006 لسبع بنوك في كل من السودان وإيران، وتم استنتاج أن طرق االتمويل المعتمدة على المديونية هي المسيطرة على التمويلات الإسلامية، ويرجع ذلك نتيجة لمشاكل عدم تماثل المعلومات والمخاطر المعنوية. ويعتبر ذلك تبريراً لاعتماد السودان وإيران على طرق تمويل بعيدة عن نظام المشاركة في الربح والخسارة، على الرغم من كون نظامها المصرفى قائماً علي الصيرفة الإسلامية. وفي دراسة(Iqbal et al, 1998) والتى قامت بدراسة نمط التمويل في أكبر عشرة بنوك إسلامية في الفترة من(1994 إلي 1996)، وكانت النتائج مماثلة أيضاً لما سبق من حيث ارتفاع نسبة المرابحة وانخفاض طرق التمويل المعتمدة على المشاركة في الربح و الخسارة.

ودرس(Hanif, 2010) السوق الباكستاني في الفترة ما بين (2006 و 2010) على أساس ربع سنوي، ووفقاً للتقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية فإن المرابحة والإجارة والمشاركة المتناقصة كانت تستحوذ على المحافظ المالية لتلك المؤسسات. وذلك نظراً لهيمنة المصرفية التقليدية عالمياً، مما وضع ضغوطاً على البنوك الإسلامية لمواكبة نسب الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المخاطر لصيغ المشاركة. وفي دراسة (Andriansyah, 2014) والتي استهدفت شرح مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية المحلية بأندونيسيا، وتم تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التنمية الاقتصادية ونسبة السكان تحت خط الفقر، في مقابل مؤشرات التمويل الإسلامية وهي الأصول والتمويلات في ثمان محافظات والتي تم اختيارها لأن بها أكبر نسبة سكان بأندونيسيا للفترة (2005-2013). وأثبتت الدراسة أن النشاط المالي للبنوك الإسلامية كان جيداً، ولكن هذا الأداء الجيد لم ينعكس

على مستوى الاقتصاد الكلي وبالتالي لم يؤثر على انخفاض الفقر. وأظهرت النتائج إلى عدم وجود ارتباط بين التنمية الاقتصادية والتنمية المالية الإسلامية، نتيجة صغر نصيب البنوك الإسلامية من سوق الصيرفة مع عدم التوسع في إتاحة الخدمات المالية، كما أوضح أن خفض الفقر لا يجب أن يعتمد فقط على التنمية الاقتصادية بل على العديد من العوامل، مثل البنية التحتية ورأس المال البشري وغيرها من العوامل.

ثالثاً القطاع المصرفى الإسلامى في سلطنة عمان ودوره التنموى بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى

شهد الاقتصاد العمانى نمواً قوياً متواصلاً خلال الفترة (2010 – 2014)، تلاه تراجع فى النشاط الاقتصادي خلال عام 2016 نتيجة الانخفاض الحاد في الأنشطة النفطية مع انخفاض أسعار النفط. انعكس ذلك على تراجع الناتج المحلى الإجمالى وانخفاض قيمة الصادرات العمانية بشكل حاد بنسبة 28.9% في عام 2016 مع تراجع متوسط سعر خام النفط العمانى. كما تراجع الطلب المحلي انعكاساً لانخفاض الإنفاق الحكومى بنسبة 5.8% خلال نفس العام. وعلى الرغم من الانتعاش الذى شهدته أسعار النفط العالمية بعد هبوطها في يناير 2016 إلي أدنى مستوياتها، إلا أنها ظلت عند مستويات منخفضة. ولكن ظلت الأنشطة النفطية الدعامة الأساسية للاقتصاد العمانى حيث بلغت مساهمته 27.4% في عام 2016 مقارنة مع 34.1% في عام 2015 و46.4% في عام 2014 ، وتسعى الخطة الخمسية التاسعة للتنمية (2016 – 2020) إلي تشجيع التنويع الاقتصادى بعدم الاعتماد علي الأنشطة النفطية فقط، وتبنى السياسات والآليات اللازمة لدعم نمو القطاعات الاقتصادية بصورة متوازنة بالإضافة إلي زيادة مشاركة القطاع الخاص وتوفير مزيد من فرص العمل (البنك المركز العمانى، التقرير السنوى، 2016).

كما تعانى سلطنة عمان من ارتفاع معدلات البطالة والذي يتعاظم أثره علي الأسر ذات القدرة المعيشية المنخفضة في ظل إصلاح نظام الدعم. ووفقاً لأحدث تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة 17% عام 2017، فيما بلغ معدل البطالة بين الشباب قرابة 49%، علي الرغم أن نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً تمثل 40% من السكان (البنك الدولى، المرصد الاقتصادى، أبريل 2018). ويتطلب تحقيق النمو القطاعي المتوازن في

الاقتصاد العمانى توفير التمويل الداعم لهذا النمو من خلال قطاع مصرفي يعمل بكفاءة ويوفر أدوات متنوعة للتمويل تتيح للفاعلين الاقتصاديين الحصول بسهولة ويسر علي الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الاستهلاكية والإنتاجية المختلفة، وذلك بأقل تكلفة ممكنة للتمويل.

ويعرض الجزء التالى من الدراسة التجربة العمانية في الصيرفة الإسلامية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى، وذلك لتقييم تجربة الصيرفة الإسلامية في السلطنة وأثر خدمات الصيرفة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوقوف علي التحديات والمعوقات وفرص النمو المستقبلية، وذلك في ظل الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد العمانى.

1) البنوك الاسلامية في سلطنة عمان مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجى

على الرغم من سيطرة خمس دول بمجلس التعاون الخليجي على 74%[5] من أصول سوق الصيرفة الإسلامية عالمياً (Ernestand Young, 2016)، فقد أتت سلطنة عُمان كآخر بلد انضماماً لهذا السوق. حيث تم الموافقة على قانون الصيرفة الإسلامية في يناير 2013 وتأسيس أول بنك إسلامي في ذات الشهر، وهو بنك نزوى وتبعه بعشرة أشهر بنك العز الإسلامي. وإلى جانب ذلك يوجد ست نوافذ إسلامية تابعة لبنوك تقليدية[6]. وقد وصل حجم أصولهم إلى 10.3% من إجمالي أصول السوق المصرفي بمعدل نمو 37% و بأرباح وصلت

شكل (1): تقسيم النظام المصرفي في دول الخليج

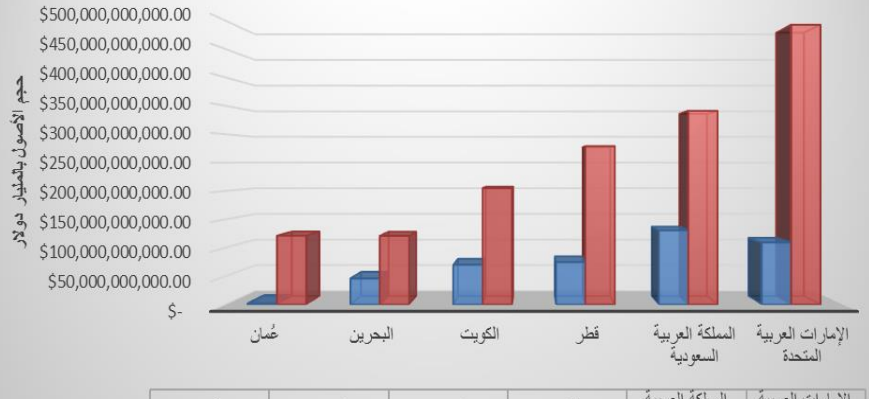

	عُمان	البحرين	الكويت	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
أصول البنوك الإسلامية	$2,135,637,815.	$45,756,821,279	$69,997,222,773	$74,582,135,146	$130,442,176,41	$109,264,060,33
أصول البنوك التقليدية	$121,162,459,41	$120,945,637,90	$204,880,168,81	$278,901,948,08	$341,301,630,57	$492,810,749,60

إلى 1.6 مليون ريال عُماني، وذلك بنهاية عام 2016 وتأتي أصول البنوك الإسلامية في سلطنة عمان الأقل من حيث الحجم مقارنة بكل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت والبحرين كما يتضح من الشكل رقم (1) (Central Bank ofOman, 2017).

المصدر: Knowledge.reuters.com

وبتحليل بيانات البنوك المُدرَجَة بالبورصة[7] الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي فقد تبين أن نسبة الصيرفة الإسلامية للنظام المصرفي ككل وصلت إلى 22% مقارنة إلى 78% للبنوك التقليدية (شكل رقم 2).

شكل (2): أصول النظام المصرفي في دول الخليج

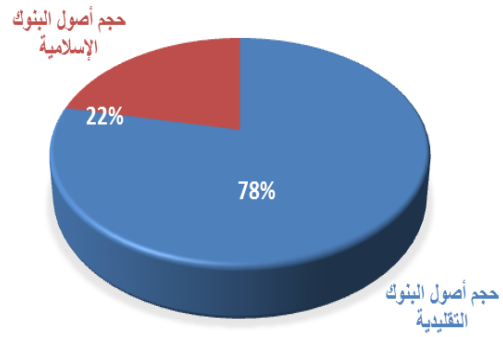

المصدر: Knowledge.reuters.com

وقد أتت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول، وتبعها البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان على التوالي. وكما هو مُوَضَّح (في الشكل رقم 3) فإن الاختلافات ما بين الدول قليلة، حيث أن الفرق ما بين الدولة الأولى والدولة قبل الأخيرة وصل 10% فقط، في حين أتت نسبة عُمان الأخيرة 2%. و يرجع هذا إلى حداثة عهد هذه التجربة بها حيث أن باقي الدول الخليجية سبقتها بعشرات السنين، فقد كانت أول تجربة بالمملكة العربية السعودية عام 1974 (Institute of Islamic Banking and

(Insurance, 2008 بينما كانت قطر الدولة قبل الأخيرة لحاقاً بهذا السوق عام 1984 (Qatar Central Bank, 2002). ومن الجدير بالذكر أن عُمان تأتي كثاني دولة بعام 2016 في صِغَر حجم الفجوة ما بين النظام المصرفي الإسلامي والتقليدي 119 بليون دولار بعد قطر والتي وصلت الفجوة بها 75.86 بليون دولار.

شكل (3): نسبة الصيرفة الإسلامية لإجمالي النظام المصرفي

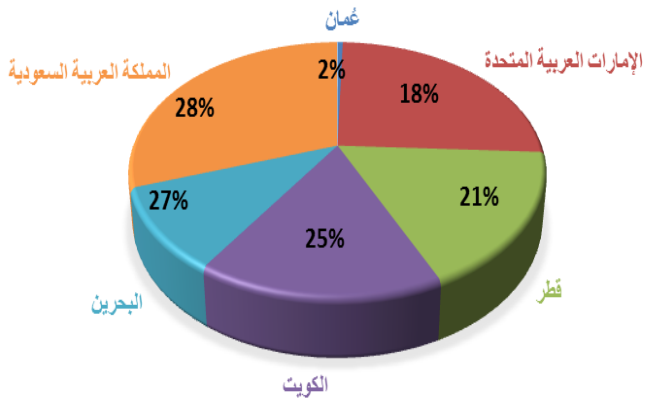

المصدر: Knowledge.reuters.com

2) أثر خدمات الصيرفة الإسلامية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عمان

وبالنظر في القوائم المالية الخاصة ببنكي نزوى والعز الإسلامي[8] فقد تبيّن اتباع البنكين ذات النهج العالمي وهو الاعتماد الأكبر على صيغ التمويل المعتمدة على الديون (شكل رقم 4). فقد بلغت نسبة تلك الصيغ 95% بنهاية عام 2016، فبالنسبة لبنك العز الإسلامي فقد اعتمد على المرابحة والإجارة كطرق تمويل معتمدة على الدين، والمشاركة المتناقصة كطريقة التمويل الوحيدة المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة. أما بالنسبة لبنك نزوى، فقد كان الاختلاف الوحيد في الاعتماد على الاستصناع بدلاً من المرابحة في طرق التمويل المعتمدة على الدين.

شكل رقم (4): صيغ التمويل ببنك نزوى و بنك العز الإسلامي

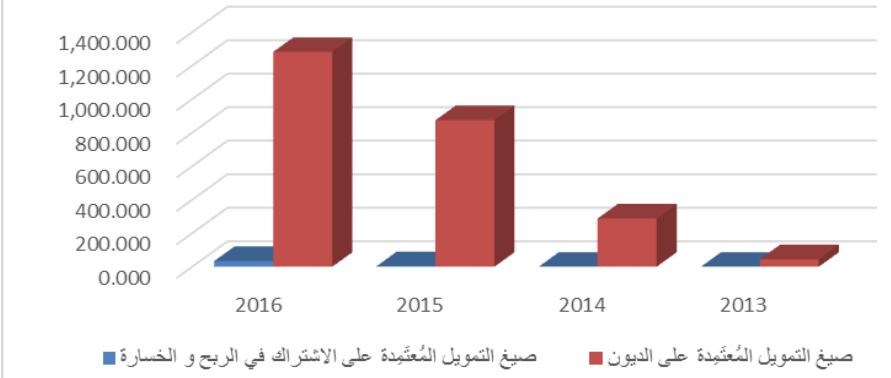

المصدر:الشكل يعتمد علي بيانات منKnowledge.reuters.com

وبتحليل تلك الأرقام من منظور مختلف قد تعكس صورة إيجابية، حيث أن نسبة طرق التمويل المعتمدة على الدين انخفضت ووصلت إلى 97% في عام 2016 بدلاً من 100% عام 2014. وعلى الرغم من ضآلة الرقم إلا أنه يمكن إضافة أن معدل نمو الاعتماد على تلك الطرق التمويلية أيضا يتجه للانخفاض، حيث وصل إلى 47% في عام 2016 مقارنة بـــ203% و547% في 2015 و 2014 على التوالي. كما أنه من الجدير الإشارة إلى عدم وجود طرق تمويل معتمدة على المشاركة في كلا البنكين حتى عام 2014، فقد بدأ بنك العز الإسلامي في عام 2015 ثم تبعه بنك نزوى في عام 2016 وبنسبة نمو تخطت تلك الخاصة بطرق التمويل المعتمدة على الدين.

3) التجربة العمانية في الصيرفة الإسلامية: التحديات والفرص

عملت سلطنة عُمان على تنظيم القطاع المصرفي الإسلامي بشتى الطرق و ذلك لتأسيسه على مبادىء سليمة ولتقديم الدعم المناسب، فتم تأسيس المؤسسات الداعمة لهذا القطاع مثل مجلس الشريعة القومي لتنظيم البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية (Standard and Poor's Ratings Services, 2014). ويُعتَبَر هذا المجلس خطوة هامة جداً وذلك لتخطي

مشكلة تضارب الفتاوى التي عادة ما تؤثر على مصداقية وتطبيق الصيرفة الإسلامية. كما تم تأسيس قانون الصيرفة الإسلامية في يناير من عام 2013 وذلك استناداً إلى الإطار العام لقوانين الصيرفة التقليدية والقواعد الإرشادية لبازل 2 وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ومبادىء الحوكمة الشرعية في مختلف البلاد (Ernest and Young, 2013). ومن الجدير بالذكر أن سلطنة عُمان أسست القانون الخاص بالصيرفة الإسلامية مستقلاً عن قانون الصيرفة عامةً مثل ماليزيا والبحرين وهو ما يُعتَبَر نقطة داعمة لهذا النظام الجديد.

وعلى الرغم من تلك المزايا إلا أن النظام المصرفي الإسلامي بسلطنة عُمان يواجه تحديات مثل أي نظام جديد، ومن الممكن تقسيم التحديات إلى الآتي:

- تحديات تتعلق بالمنافسة: حيث تسيطر النوافذ الإسلامية الخاصة بالبنوك التقليدية على 70% من أصول الصيرفة الإسلامية الإجمالية، مما يجعل دخول البنوك الإسلامية لهذا القطاع أكثر صعوبة. ومع ذلك فإن البنك المركزي أشار إلى أن المراحل الصعبة لقطاع الصيرفة الإسلامية قد ولَّت ومن المتوقع زيادة دورها في المستقبل (Central Bank of Oman, 2017).
- تحديات تتعلق بالعملاء: وتنقسم إلى:

– إقناع العملاء بالتحويل من البنوك التقليدية التابعين لها وذلك لضمان الأرباح والارتياح في التعامل مع البنوك التقليدية (Thomson Reuters; IRTI; CIBAFI, 2015).

– التكاليف الزائدة، حيث تُعتَبَر عمليات التمويل الإسلامية أكثر تعقيداً في هيكلتها وصياغة الوثائق القانونية لضمان موالاة التمويلات للشريعة الإسلامية (Malik&Barrie, 2013).

– أشارت أحد الدراسات إلى عدم معرفة 19.9% من عَيّنة الدراسة بتواجد صيرفة إسلامية في سلطنة عمان، و43.3% يعتبروا الممارسة الحالية للنظام المصرفي الإسلامية غير حقيقية (Thomson Reuters; IRTI; CIBAFI, 2015).

- تحديات تتعلق بالعاملين: فقد نَوَهَت مؤسسة إرنست آند يونج إلى ضرورة وجود حوالي 500 متخصص في هذا المجال، ومع حداثة هذا القطاع في السلطنة فإن وجود هذا القدر الكافي من المتخصصين يُعتَبَر تحدياً آخر تمت الإشارة إليه في العديد من الدراسات (Salim and Ani, 2015) و (Islamic Finance News (IFN), 2016).

رابعاً: نتائج الدراسة

أجمعت أغلب الدراسات على أن الصيرفة الإسلامية لم تلتزم بالإطار النظري الخاص بها، وذلك لعدة أسباب يمكن تقسيمها إلى أربع محاور أساسية: أ) العملاء، ب) البنوك، ج) الإطار المؤسسي ، د) أصل نظرية الصيرفة الإسلامية.

أ) العملاء: تَوَقُّع العملاء أرباح وعوائد مماثلة لما في البنوك التقليدية كما أنهم يُفَضِلون الربح السريع المضمون، ومِن ثَمّ يقومون بالضغط على البنوك لتوفير ذلك لهم (عثمان 1993، الهيتي 1998).

ب) البنوك: تقوم البنوك كرد فعل لتلبية احتياجات عملائهم بتوفير استثمارات قصيرة الأجل، والتي تضمن الربح السريع بأقل المخاطر، وقد انعكس ذلك أيضاً في الاعتماد الكبير على التمويل بالاقتراض، وعدم إعطاء البنوك الإسلامية تمويل طويل الأجل لأصحاب المشاريع تجنباً للمخاطر العالية، وتركيز معظم البنوك الإسلامية على تجارة التجزئة والتمويل التجاري بدلاً من التمويل الزراعي والصناعي، وكذلك إعطاء تمويلات قصيرة المدى (أقل من سنة) لتفادي المخاطر (Asutay, 2007). وقد برز هذا في كثرة اعتماد تلك البنوك على عمليات المرابحة (النجار 1993، Hasan 2005، أبو حمد 2007، Shariff 2010، غربي 2014). إلا أنه تجدر الإشارة إلى دراسة (بوجلال، 2008) والذي تم التأكيد فيها أن هذا التركيز على هذا النوع من التمويلات وهذا الانحراف يعد أمراً طبيعياً، وأرجع ذلك إلى التحليل الخاطىء لعديد من الباحثين حيث ركزُوا على المقارنة بالبنوك التجارية،والتي تتعامل مع عدد كبير من المودعين في استثمارات قصيرة المدى.

وبمقارنة بين الوضع الحالي للصيرفة والتمويل الإسلامي وبين مقاصد الشريعة، لوحظ أن الواقع بعيداً عن الأهداف المطلوبة حيث لم يكن للصيرفة الإسلامية أي دور في التنمية المجتمعية وذلك للتركيز على تعظيم أرباحها. وتُبَرِر البنوك ذلك بأنها ليست مؤسسات خيرية ولابد من التأقلم حتى تستطيع المنافسة في السوق (Shariff, 2010)، كما أشار (Asutay 2007، غربي 2014) إلى اقتصار الدور الاجتماعي للمصارف

الإسلامية على الزكاة فقط، مما دّعَّم نقطة عدم تأثر حياة المسلمين بأنشطة المصارف الإسلامية، هذا بالإضافة إلى المعدلات الضئيلة للقروض الحسنة الموجودة بالمصارف الإسلامية، بينما أشار (أبوحمد، 2007) إلى تركيز البنوك الإسلامية على الشريحة الغنية من العملاء نتيجة لقلة مخاطر التعامل معهم مما أدى أيضاً إلى حياد كبير عن الأسس التي قامت عليها نظرية المصرفية الإسلامية وهو التركيز على الشريحة الأقل دخلاً.

كذلك أدت قِلّة خبرة المسؤلين بالبنوك الإسلامية سواءاً بأصول الشريعة أو بأساسيات النظرية الاقتصادية الإسلامية وأهدافها (النجار 1993، الهيتي 1998، بوجلال 2008) إلى وجود بعض العمليات التي تشوبها شبهات ربوية (عثمان، 1993)، هذا بالإضافة إلى عدم الامتثال لبعض الجوانب الشرعية في بعض الأمور الأخرى، مثل دفع الزكاة نيابة عن المودعين وخصم جزء من الأرباح لأغراض إدارية على الرغم من وجود نسبة للبنك من الأرباح وأخذه مصاريف على القروض الحسنة وغيرها من السلبيات (الهيتي، 1998).

ج) الإطار المؤسسي: لا يوجد اتحاد علماء الشريعة على رأي شرعي واحد في بعض القضايا المالية، مما زاد من الانحراف عن أهداف الصيرفة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى عدم وجود أُطُر تنظيمية ببعض البلاد تساعد البنوك الإسلامية على النمو (الهيتي، 1998).

د) الإطار النظري للصيرفة الإسلامية: أكّدت عدة قراءات سابقة أن التمويل الإسلامي عامة والصيرفة الإسلامية خاصة اصدمتا بالواقع عندما تم تطبيقهما (Hasan 2005, Asutay 2007). ففي محاولة لتفسير أسباب تباعُد الاقتصاد الإسلامي عن التمويل والصيرفة الإسلامية عن بعضهما البعض، فقد ذكر (Asutay, 2007) أن الاقتصاد الإسلامي تم تأسيسه على أيدولوجية تبحث عن الكمال، وعندما جاء وقت تطبيق المصرفية والتمويل الإسلامي تم اتباع النهج الواقعي وأصبح منتجاً مالياً غير متجانس ولا يتبع نظام قِيَمِه المفترضة، كما أن التمويل الإسلامي قد اقتصر على تحريم الربا كآلية لاتخاذ القرارات، بينما يسعى الاقتصاد الإسلامي للعدالة الاجتماعية. وأشار (Hasan, 2005) أن الصيرفة الإسلامية تتطور لتقنين الاقتصاد الإسلامي، لكن ما حدث أن

الصيرفة الإسلامية تم البدء في تطبيقها قبل نضوج أساسها النظري مما أدى إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق. فوفقاً للإطار النظري، تُعتَبَر الفوائد مُحَرَّمة وذلك لأنه يتم تحديدها من قبل معرفة ناتج الاستثمار. ولتجنب الفوائد لابد من التوجه لصيغ المشاركة في الربح والخسارة مثل عقود المضاربة والمشاركة، لكن ما حدث في الواقع كان عكس ذلك.

خامساً : الخاتمة والتوصيات

عرضت الدراسة الأدبيات التى حاولت تتبع العلاقة بين القطاع المصرفى وكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانتهت بعضها لأهمية الدور المؤثر والإيجابى للقطاع المصرفى علي التنمية الاقتصادية. وأكد البعض الآخر من الدراسات أن التنمية الاقتصادية هي الحافز لزيادة كفاءة القطاع المصرفى، بينما أثبتت غيرها عدم وجود علاقة بين كلاهما. وبالتالى لم تتمكن الدراسات السابقة من الوصول لعلاقة ثابتة ومحددة بين كلا المتغيرين، ويرجع هذا الاختلاف في نتائج الدراسات إلي وجود العديد من العوامل المؤثرة علي تحليل تلك العلاقة مثل المقاييس والنماذج والمتغيرات والفترة الزمنية للدراسة وغيرها من العوامل مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية التى تمر بها الدول محل الدراسة. ولذلك فإن دراسة العلاقة بين كل من القطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية في ذات الدولة قد تختلف نتائجها بحسب تغير العوامل السابقة، ويظل اختبار تلك العلاقة محل تساؤل ودراسة من الباحثيين والمتخصصين. أما عن أثر القطاع المصرفى علي التنمية الاجتماعية، فلم تتفق الدراسات أيضاً علي تأكيد الأثر الإيجابي للقطاع المصرفي علي خفض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

كما عرضت الدراسة للأدبيات التى تناولت الأثر الاقتصادى والاجتماعى للبنوك الإسلامية، والتي اتخذت ثلاثة اتجاهات رئيسية. الاتجاه الأول من الدراسات ركز علي دور مؤسسات التمويل الإسلامى في تخفيض الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق استخدام الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كأداه فعالة لتقديم التمويل الإسلامى متناهى الصغر، والذي يعد من أهم استراتيجيات محاربة الفقر من خلال إدماج الفئات الأكثر فقراً في القطاع المصرفى بتوفير أدوات تمويلية لا تحمل الفقراء بأعباء مالية في صورة فوائد القروض، بينما ركز الاتجاه الثانى من الأدبيات علي اختبار مدى وجود علاقة بين التمويل

الإسلامى والتنمية الاقتصادية، ولم تتفق نتائج الدراسات ولكنها أجمعت أن خدمات الصيرفة الإسلامية ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالتنمية الاقتصادية علي المدى الطويل، بينما ركز الاتجاه الثالث من الأدبيات علي الدراسات التحليلية والتى أكدت أن نظام الصيرفة الإسلامية لم يخدم أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تحيز البنوك الإسلامية للاستثمارات قصيرة الأجل عن الاستثمارات طويلة الأجل التى تخدم المجتمع وطبقاته الفقيرة. ولذلك تنتهى الدراسة أنه لا يوجد إجماع بين الأدبيات فيما يتعلق بأثر البنوك الإسلامية علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثم عرضت الدراسة لتجربة البنوك الإسلامية في سلطنة عمان لتقييم أثرها الاقتصادى والاجتماعى من خلال استقراء القوائم المالية للبنوك الإسلامية في السلطنة للوقوف علي طبيعة محافظها الاستثمارية، ومدى تركيزها علي صيغ التمويل بالمشاركة مقارنة بصيغ التمويل المعتمدة علي المديونية. وتتسم التجربة العمانية في الصيرفة الإسلامية بالحداثة النسبية حيث بدأت خدماتها في عام 2013، وانتهت الدراسة أن اعتماد البنوك الإسلامية في السلطنة علي صيغ التمويل المعتمدة علي الديون وبخاصة المرابحة والإجارة وصلت إلي 95% من إجمالى محافظها الاستثمارية مما يعكس ضآلة الدور الذى تقوم به في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة. كما أن النظام المصرفى الإسلامي في سلطنة عمان يواجه تحديات عديدة تتعلق بكل من العملاء والمنافسة مع البنوك التقليدية وعدم وجود عدد كاف من المتخصصيين للعمل في قطاع الصيرفة الإسلامية. ولذلك فإن التجربة العمانية كشفت عن ضرورة تحول البنوك الإسلامية إلي مزيد من التنويع في محافظها الاستثمارية بالاعتماد علي صيغ التمويل التي تعتمد علي المشاركة في الربح والخسارة مما سيدعم دورها المجتمعى والتنموى.

ووفقاً لما سبق يتضح إجماع أغلب الدراسات على أن الصيرفة الإسلامية لم تلتزم بمقاصد الشريعة، ومن ثَمَّ فإنها لم تحقق جميع أهدافها حتى الآن. فعلى الرغم من نجاحها اقتصادياً، إلا أنها لم تتطرق للجانب الإجتماعي وقد تجلَّى ذلك في كثرة الاعتماد على طرق التمويل المُعتَمِدَة على الديون – وخاصة المرابحة – التي تؤدي إلى ربح سريع ولا تكون مناسبة لمشروعات كبيرة تخدم شريحة أكبر من المجتمع، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى إحجام بعض البنوك عن تقديم خدمات تمويل المشروعات

الصغيرة أو متناهية الصِغَر التي تخدم شريحة أكثر احتياجاً في المجتمع وقد تُسهِم في التطرق لمشاكل الفقر والبطالة.

و يمكن استنتاج أن التمويل الإسلامي عامة والصيرفة الإسلامية خاصة لا يزالا في مرحلة موالاة الشريعة، ولم تنتقل إلى مرحلة الاستناد للشريعة. فالمعنى الأول يشير إلى تغير بعض الخواص الخاصة بالمعاملات التقليدية حتى يتواجد بها أدنى المعايير اللازمة لضمان عدم إخلالها بالشريعة، أما الاستناد للشريعة فهو أعم و أشمل ويعني إدماج التعاليم الشرعية في جميع المعاملات و ذلك لضمان أن النظام المالي جزء من نظام متجانس؛ حيث تعمل جميع القطاعات بهذا النظام على تكميل بعضها الآخر نحو أهداف محددة (Mikail and Arifin, 2013).

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية:

- أحمد النجار. (1993). *حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصول و أوهام الصورة*. القاهرة: شركة سبرينت.
- أسامة عثمان. (1993). البنوك الإسلامية بين الواقع و الأمل. *صحيفة الشرق الأوسط*.
- رضا أبوحمد. (2007). *دراسة بعض المنطلقات الفكرية للسيد محمد باقر الصدر في المصارف الإسلامية و واقعها الفعلي*.
- عبد الحليم عمار غربي. (2014). *البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير و التطبيق*. حماة، سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة.
- عبد الرزاق الهيتي. (1998). *المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق* (المجلد 1). عمان: دار أسامة للنشر و التوزيع.
- محمد بوجلال. (2008). *تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية و الحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية و أثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية*. جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبد العزيز.
- البنك المركزى العمانى، التقرير السنوى، 2016.
- البنك الدولى، المرصد الاقتصادى، أبريل 2018.

مراجع باللغة الانجليزية

- **Abduh, Muhamad, Said Brahim and Mohd Azmi Omar (2012), A Study on Finance – Growth Nexus in Dual Financial System Countries: Evidence From Bahrain, World Applied Sciences Journal, Vol. 20. pp. 1166-1174.**
- **Abdul Rahman, Abdul Rahim (2010), Islamic Microfinance: An Ethical Alternative To Poverty Alleviation, Humanomics, Vol. 26, pp. 284-295.**
- **Abdin, Joynal (2016), Financial Development and Poverty Reduction: Exploring the Links between the Issues Using Evidence from Bangladesh, International Journal of Financial Research, pp. 44-65.**
- **Abida, Ilhem, Youns Boujelbene ans Salma Louati (2015), Capital Adequacy Implications On Islamic And Non- Islamic Banks Behavior: Does Market Power Matter?, Borsa Istanbul Review, Vol. 15, pp. 192-204.**

- **Adnan, N. (2011), Measurement of Financial Development: A Fresh Approach,8th International Conference on Islamic Economics and Finance,Qatar Foundation: Center for Islamic Economics and Finance, Qatar Faculty of Islamic Studies.**
- **Ahmed, Habib (2002), Financing Microenterprises: An Analytical Study of Islamic Microfinance Institutions, Islamic Economic Studies, Vol. 9, pp. 27-64.**
- **Amin, Fouad, Selim Ahmed, Aliya Muhammad and Rashida Abdul Rahman (2016), Micro-Entrepreneurs Intention To Use Islamic Micro-Investment Model (IMIM), in Bangladesh, Humanomics, Vol. 32, pp. 172-188.**
- **Abdul Rahman, Rashidah and Faisal Dean (2013), Challenges and Solutions In Islamic Microfinance, Humanomics, Vol. 29, pp. 293-306.**
- **Abdul Samad, Mohamed (2014), Islamic Microfinance: Tool for Economic Stability And Social Change, Humanomics, Vol. 30, pp. 199-226.**
- **Al Oqool, Mohammed Ali, Reem Okab and Mohammed Bashayreh (2014), Financial Islami Banking Development And Economic Growth: A Case Study Of Jordan, International Journal Of Economics And Finance, Vol. 6, pp. 72-79**
- **Asutay, M. (2007), Conceptualization of the Second Best Solution in Overcoming the Social Failure of Islamic Banking and Finance: Examining the Overpowering of HomoIslamicus by HomoEconomicus, Vol. 15, pp. 167-195.**
- **Andriansyah, Y. (2014), Islamic Banks and Local Development in Indonesia, Global Conference on Business and Social Sciences.**
- **Anwar, M., & Haque, Z. (1991). The Role of Islamic Financial Institutions in the Socio-economic Development in Malaysia, The Pakistan Development Review, Seventh Annual General Meeting of the Pakistan Society of Development Economists, Vol. 30, pp. 1131-1142. Islamabad.**
- **Akinci, Gonul and Omar Yilmaz (2014), The Impact Of The Process Of Financial Development On R&D Expenditure: Was Schumpeter Right?, 1**
- **Ben Ammar, Amin and Hachicha, Nejib (2015), Does Islamic Bank Financing Contribute To Economic Growth? The Malaysian Case, International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, Vol. 8, pp. 349-368.**
- **Central Bank of Oman (2017), Financial Stability Report,Financial Stability Department.**
- **Choe, C and Moosa, I. A (1999), Financial System and Economic Growth: The Korean Experience", World Development, Vol.27, pp.1069-1082.**
- **Dimitris Kenourgios, A. S. (2007), Financial Development and Economic Growth in a Transition Economy: Evidence for Poland,Journal of Financial Decision Making, Vol. 36.**
- **Ernst & Young (2013),World Islamic Banking Competitiveness Report.**
- **Ernst & Young (2016),World Islamic Banking Competitiveness Report.**

- **Furqani, H. and Mulyany, R. (2009), Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence From Malaysia, Journal of Economic Cooperation and Development, Vol. 30, pp. 59-74.**
- **FitzGerald, V. (2006),Financial Development And Economic Growth: A Critical View, Oxford University.**
- **Fowowe, Babajide (2010), The Finance-Growth Nexus In Sub-Saharan Africa: Panel Co-integration And Causality Tests, Journal of International Development, pp. 1-20.**
- **Fowowe, Babajide and Babatunde Abidoye (2013), The Effect of Financial Development on Poverty and Inequality in African Countries, The Journal of Manchester School, pp. 562-585.**
- **Granger, C W. (1969), Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods, Econometrica, Vol. 37, pp. 424-438.**
- **Hassan, Abdul (2015), Financial Inclusion of The Poor: From Microcredit To Islamic Micro Financial Services, Humanomics, Vol. 31, pp. 354-371.**
- **Hanif, M. (2010), Theory and Practice of Islamic Banking: Financial Reporting Perspective, Retrieved from Social Science Research Network (SSRN): http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1731551**
- **Hasan, Z. (2005), Islamic banking at the crossroads: theory versus practice. In R. W. Iqbal, Islamic perspectives on wealth creation, pp. 11-25, Edinbourgh: Edinbourgh University Press. Retrieved from Munich Personal RePEc Archive.**
- **Habibullah, M. S. (1999),Financial Development And Economic Growth In Asian Countries: Testing The Financial-Led Growth Hypothesis, Asia : Giordano Dell-Amore Foundation.**
- **Hicks, John(1969),A Theory Of Economic History, Oxford: Clarendon Press.**
- **Institute of Islamic Banking and Insurance (2008), Saudi Arabia: Gateway to Islamic Finance,New Horizon: Global Perspective on Islamic Banking & Insurance, Vol 168, pp. 23-29.**
- **Islamic Finance News (IFN) (2016),IFN Oman Report.**
- **Iqbal, M., Ahmad, A. and Khan, T. (1998), Challenges facing Islamic banking, Islamic Development Bank, Research and Training Institute.**
- **Khan, F. (2010), How 'Islamic' is Islamic Banking? Journal of Economic Behaviour and Organization, Vol. 76, pp. 805-820.**
- **Kang-Kook Lee, M. R. (2011), Financial Development and Financing Constraints in a Developing Country: The Case of Bangladesh, Bangladesh : Department of Economics, Delhi School of Economics, University of Delhi .**
- **Levine, R. (1997), Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda,Journal of Economic Literature, pp. 688–726.**
- **Mahmood, A. (2013),Impact of Financial Development on Economic Growth of Pakistan, Pakistan : Abasyn University Journal of Social Sciences.**
- **Magd, H. A., and McCoya, M. P. (2015), Islamic Finance Development in the Sultanate of Oman: Barriers and Recommendations,Procedia Economics and Finance, pp.1619-1631.**

- **Malik, M. J. and Barrie, W (2013),Opportunities and Challenges for Project Finance in Oman, Retrieved from International Financial Law Review (IFLR): http://www.iflr.com/Article/3158279/Opportunities-and-challenges-for-project-finance-in-Oman.html**
- **Mikail, S., and Arifin, M. (2013), A Critical Study On Shari'ah Compliant And Shari'ah Based Products in Islamic Banking Institutions, Journal of Islamic and Human Advances Research., Vol 3(4), pp. 168-189.**
- **Muneeza, Aishath, Sarah Abdul Manap, Fareeda Siththi and She long (2017), Poverty Alleviation Via Microfinance Using Concept of Mudharabah, International Journal Of Management And Applied Research, Vol. 4, No. 3.**
- **Odhiambo, N. M. (2004),Is Financial Development Still A Spur To Economic Growth? A Causal Evidence From South Africa, South Africa : Giordano Dell-Amore Foundation.**
- **Qatar Central Bank (2002),The Banking and Financial System in the State of Qatar,Department of Economic Policies, Qatar Central Bank.**
- **Robinson, J. (1952), The generalization of the general theory, in: The Rate of Interest and Other Essays, MacMillan, London, pp. 67–142.**
- **Standard & Poor's Ratings Services (2014),Islamic Finance Outlook 2014 Edition, Standard & Poor's Ratings Services.**
- **Shahin Poor, Nasrin (2009), The Link Between Islamic Banking And Micro Financing, International JournalOf Social Economics, Vol. 36, pp. 996-1007.**
- **Shafiai, M. H., and Moi, M. R. (2015), Fitting Islamic Financial Contracts in Developing Agricultural Land, Global Journal Al Thaqafah, Vol. 5(1), pp. 43-49.**
- **Samad, A., Garner, N. D., and Cook, B. J. (2005), Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: The Experience of Malaysia and Bahrain, American Journal of Islamic Social Sciences, 22(2), pp. 69-86.**
- **Shariff, R. M. (2010), Towards a sustainable socio-economic development: Is there a need for a socially inclusive financial system?, The CBA 4th International Conference on Global Economic Crisis from Islamic Economic Perspectives. Kuala Lumpur: International Islamic University Malaysia.**
- **Schumpeter, Joseph (1912), The theory of economic development,Cambridge, MA: Harvard University. Press.**
- **Tabash, Mosab and Raj S. Dhankar (2014), Tha Impact of Global Financial Crisis on The Stability of Islamic Banks: An Empirical Evidence, Journal of Islami Banks and Finance, Vol. 2, pp. 367-388.**
- **Thomson Reuters; IRTI; CIBAFI (2015),Oman Islamic Finance Report 2015: Building On a Strong Start, Thomson Reuters; Islamic Research and Training Institute (IRTI); the General Council for Islamic Banks and Financial Institutions (CIBAFI).**
- **Wood, A. (1993),Financial Development And Economic Growth In Barbados: Causal Evidence, Barbados: Giordano Dell-Amore Foundation.**

- **Zohonogo, Pam (2017), Financial Development and Poverty in Developing Countries: Evidence from Sub - Saharan Africa, International Journal of Economics and Finance, pp. 211-220.**
- **HYPERLINK "https://statisticalhorizons.com/iia" https://statisticalhorizons.com/iia**

هوامش الدراسة

[1] **(Anwar and Haque, 1991), (Samad et al, 2005), (Khan, 2010), (Iqbal et al, 1998), (Hanif, 2010) and (Andriansyah, 2014).**

[2] يتم الإشارة إلي القطاع المصرفي بشكل عام دون التركيز علي البنوك الإسلامية والتي سيتم عرضها لاحقاً.

[3] وقد تحقق هذا النموذج للعلاقة في بعض الدول مثل بتسوانا وأوغندا (Odhiambo, 2004).

[4] الاستراتيجية العامة لهذا الاختبار هي أنه لكل بديل يتم حذف الأفراد الذين اختاروا هذا البديل و إعادة تقدير النموذج للبدائل المتبقية. ثم يتم بناء اختبار يقارن التقديرات الجديدة بالتقديرات الأصلية

.https://statisticalhorizons.com/iia

[5] المملكة العربية السعودية، و البحرين و الكويت و قطر و الإمارات العربية المتحدة.

[6] اليُسر التابع لبنك عُمان العربي، وميثاق التابع لبنك مسقط، وبنك صحار، والمُزن التابع للبنك الوطني العُماني، والهلال التابع للبنك الأهلي العُماني، و ميسرة التابع لبنك ظفار.

[7] وذلك لتوافر البيانات الخاصة بها .

[8] البنكان الإسلاميان الوحيدان المُدرجان بالبورصة.